



PROVISIONAL
A/40/PV.22
9 October 1985
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعتودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥، الساعة ١٠/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينيس	الرئيس:
(كينيا)	السيد كيلسو (نائب الرئيس)	م:
(اسبانيا)	السيد دي بينيس	م:

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

أُتِي كَلِمَةٌ كُلٌّ مِنْ:

السيد ولدي (امبوييا)
السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
السيد هاليفوغلو (تركيا)
السيد هيثم (ماليزيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد ولدي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي أن أتقدم اليكم ، سيادة الرئيس ، باسم وفد اثيوبيا وباسمي شخصيا ، بالتهنئة على انتخابكم الاجماعي لرئاسة هذه الدورة البالغة الأهمية للجمعية العامة . وأود أن أعرب عن تمنياتي لكم بكل نجاح وأن أؤكد لكم أن وفدي سيتعاون معكم تعاوننا تاما في اضطلاعكم بالمسؤوليات الجسام التي أسندت اليكم . وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للرئيس السابق السفير بول لوساكا ، للطريقة القديرة التي وجه بها أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

كما يسرني بصفة خاصة أن أعرب عن اعجابي بالافتقار والمهارة اللذين يدير بهما أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار شؤون الأمم المتحدة . منذ أربعين عاما مضت نجحت الأغلبية العظمى من بني البشر في وضع حدود لجنون النازية والفاشية وفضائعهما . فقد نشرت قوى الظلام هذه ، بادئة بالعدوان على بلادى في ١٩٣٥ ، الموت والدمار على نطاق لم يسبق له مثيل في أوروبا وافريقيا وآسيا .

ونتيجة للمرارة الناجمة عن هذه اللفظاء ، واستلهاما للمبدأ النبيل الخاص بانقاذ " الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " دخلت دول العالم في عهد أخذت فيه على عواتقها أن تطرق سيوفها وتحولها الى محارث ، وقامت بانشاء منظمة دولية لتنسيق أعمالها . فميثاق الأمم المتحدة اذن تجسيد لهذا الالتزام والطموحات العميقة للانسان في السلم والتقدم الاجتماعي والعدالة .

أنجزت الأمم المتحدة الكثير ، منذ تأسيسها ، بغير شك ، وكان لها دور كبير في التعجيل بعمية انهاء الاستعمار ، وأسهمت أيضا في تعزيز التفاهم العالمي والتعاون الدولي ، في مجالات متعددة كالتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب والقضاء على كل أشكال التمييز .

ومع ذلك ، وفي ظل قدرتنا الهائلة على العمل الجماعي لاتزال الفجوة الواسعة قائمة بين منجزات الأمم المتحدة وبين طموحاتنا الجماعية كما كرسها الميثاق ، وهي فجوة لا تدع مجالا للرضا وخاصة في ظل الموقف الدولي الخطير الراهن .

ان الفقر الجماعي وشبح الفناء النووي لا يزالان يشكلان تحديات هائلة أمام تصميمنا المشترك وهدفي السلم العالمي والازدهار . وانعدام الثقة بين الأمم ، والرغبة في تحقيق أهداف وطنية عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والامبالاة التي تقابل بها الأعمال غير المشروعة التي يرتكبها البعض ، كلها تتعارض مع الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في ميثاق الأمم المتحدة ، بل وأصبحت بالفعل مصدرا لتوتر عالمي .

ان التراجع عن التعددية من جانب بعض الدول جعل الأمم المتحدة أقل فعالية في حسم الصراعات ووقف التدهور الدائم في الحالة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية . ومما لا يقل عن ذلك خطرا الاتجاه الرامي الى تقويض فعالية المؤسسات متعددة الأطراف عن طريق التهديد بالانسحاب أو الانسحاب الفعلي من منظمات دولية هامة كاليونسكو . وهذه مناورات تشكل هجوما على منظومة الأمم المتحدة كلها وعلى مفهوم التعاون متعدد الأطراف .

ومن سوء الحظ ، بطبيعة الحال ، أن البعض يعتبر أن الأمم المتحدة مجرد مدخل للمباترات العقيمة ، بينما القضايا الهامة والملحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تظهر بشكل دائم على جدول أعمال الجمعية العامة دون أن تصحبها أية توقعات بحسبها . وأعتقد أن هذه النظرة تقلل من قيمة منجزات الأمم المتحدة وامكانياتها . وفي هذا السياق ، نحيط علما مع الارتياح بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي صدر في عام ١٩٦٠ ، والذي يعد شاهدا حيا على ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة . فاعتماد هذا الاعلان كان ولا يزال عملا من أعمال العدل بالنسبة للذين حاربوا ولا يزالون ، من حقوقهم غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال . فبالاستناد الى هذا الاعلان استطاعت الملايين من البشر الذين كانوا يخضعون لسيطرة الغير ، الحصول على استقلالها والانضمام الى مجتمع الدول الحرة .

وثمة استثناء هام في هذا الصدد ، هو ناميبيا ، بطبيعة الحال . فخلال العقود الأربعة الماضية ، اعتمدت الأمم المتحدة العديد من القرارات بشأن ناميبيا ، لكنها عجزت حتى الآن عن زحزحة نظام بريتوريا العنصرى عن احتلاله غير المشروع لهذا الاقليم .

والواقع أن خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، كما هي واردة في قرار مجاس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تنفذ حتى الآن ، نتيجة لتعننت النظام العنصرى ، وازدواجية مواقف بعض مؤيديه الغربيين . فباقتحام قضايا خارجية في تنفيذ هذه الخطة ، ووضع ادارة عميلة غير شرعية في ويندهوك قطعت قوى العنصرية والامبريالية الطريق على الانتقال السلمى لناميبيا الى الاستقلال . وفي هذا الصدد ، ندين بقوة ما سني بسياسة الربط ، ونطالب المنادين بها بالتخلى عن هذه الحيلة التي لاتخدم إلا مصالحهم الضيقة ، والعمل مع الأمم المتحدة من أجل انهاء الاستعمار في ناميبيا على وجه السرعة .

وفي جنوب افريقيا ، وصل نضال الشعب المقهور اليوم الى منعطف حاسم . فقد تفجر سخط الجماهير و غضبها في عمل شعبي ، وأوقدت شعلة الحرية . وبأمل اطفال هذه الشعلة ، اجأ نظام الفصل العنصرى الى قسوته المألوفة . وباعلانه حالة الطوارئ ، بيد وأن ذلك النظام صمم على أن يبذل كل ما في وسعه ، في معرض محاولاته المستبعدة لاحتواء حالة لا يمكن السيطرة عايتها . ونحن واثقون من أن ذعر نظام بريتوريا الفاشي و لحيوته الى القوة السافرة لن يؤدي الا الى ازكاء شعلة الحرية وشعلة المساواة .

وبالفعل ، فان الشعبين المقهورين في جنوب افريقيا وناميبيا يكثفان كفاحهما الصاح تحت قيادة حركتي تحريرهما : المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ونحن نعرف بالقطع أن بداية النهاية للنظام العنصرى قد بدأت فعلا ، اكننا نعتزف بنفس القدر بأنه ما ام يتصرف المجتمع الدواي الآن على نحو أتوى وأكثر حسما سيراك الكثير من الدماء في الجنوب الافريقي . وان تكون بريتوريا بطبيعة الحال المسؤولة وحدها عن ارتكاب هذه الجريمة في حق الانسانية . فتلك الدول الغربية التي ساعدت العنصرية وأغوتها لهذا الأمد الطويل ولا تزال تفعل ذلك حتى الآن ، لا بد وأن تشارك في تحمّل اللوم والمسؤولية .

واتفادى هذه المسؤولية ، يتعين على الدول الغربية ، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، أن تتأى بنفسها عن اباداة الجنس في جنوب افريقيا . كما يتعين عايتها أن تتنعم السيد بوتها بأن سياسة " الارتباط البناء " ام يكن الهدف منها التعامل ، على نحو مد مر ، مع شعب جنوب افريقيا الأزل بالحرب والرصاص ومدافع البازوكا . لذلك فان التعامل مع نظام بريتوريا لا بد أن يوقف تماما وعلى الفور . وهذا في رأيي يمثل الحتمية الاخلاقية اعصرنا .

وفي هذا الصدد ، نجد مشجعا في الحركة الشعبية التي قامت في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية من أجل الافراج الفورى وغير المشروط عن السجناء السياسيين

أمثال نلسون مانديلا ، وتأييد فرض العقوبات على جنوب افريقيا . فبغير الافراج عن نلسون مانديلا وغيره من ممثلي شعب جنوب افريقيا ، لا يمكن أن تكون هناك عمليّة سياسية فعالة في جنوب افريقيا ، ولن يتسنى بناء الجسور عبر الهاوية العنصرية . وفيما يتعلق بالعقوبات ، نشعر بالاحباط ازاء التدابير المهتزة الرمزية التي اتخذتها حتى الآن بعض الحكومات الغربية ، وموقفها القائم على الاخلاقيات الانتقائية . ان جنوب افريقيا تعتمد على اقتصاديات الدول الغربية التي تستطيع أن تقول ، بل وعاليتها التزام اخلاقي بأن تتول ابريتوريا " اسنا على استعداد لتمويل الفصل العنصري" ، الذي هو في رأيي امتداد النازية والفاشية . ان الغرض من العقوبات تجنب حمام دم عرقي في الجنوب الافريقي .

وبالفعل ، دفع التهديد بالعقوبات المالية ووقف الاستثمارات قادة بريتوريا الى التفكير في الاصلاحات . غير أن نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه وانما ينبغي القضاء عليه قضاء مبرما ، وهذا لا بد أن يستمر الضغط ويتواصل . ومن هنا ، نطالب الحكومات الغربية أن تنضم اليها هنا والآن في الأمم المتحدة في فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا من خلال صلاحيات مجلس الأمن .

لقد أثبت التاريخ ان الحرية والمساواة والاستقلال لا يؤخذ ان بغير تضحيات . ويعرف المهجورون في جنوب افريقيا ذلك ، وهم مستعدون لأن يضحوا من أجل الحصول على حريتهم وكرامتهم ، وهم يضحون حتى بأرواحهم ، ناهيك عن التضحية بالفوائد القليلة التي تنجم عن الاستغلال الفظ لمواردهم .

وانني أشيد من فوق هذه المنصة بالملايين في ناميبيا وفي جنوب افريقيا واحييها ، تلك الملايين التي ضحت بالكثير لأمد طويل من أجل تقريب يوم الحرية والاستقلال . ان قضيتها عادلة وان تذهب تضحياتها سدى . ونحن في اثيوبيا ، بل وفي افريقيا كلها مصممون على مساعدة النضال المسلح والحملة الرامية الى عزل بريتوريا حتى تحصل ناميبيا على استقلالها ويقام مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب افريقيا الموحدة ، ويلقى بالقيادة القائمة الآن في سلة قمامة التاريخ . وتؤكد اثيوبيا الاشتراكية من جديد تضامنها النضالي مع دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى في كفاحها البطولي لمواجهة الهجوم الضارى ومقاومة ضغوط بريتوريا العنصرية .

ان أربعة عقود من النزاع المسلح في الشرق الأوسط لم تؤد الى خسائر جسيمة في الأرواح وتدمير الممتلكات فحسب ، بل وظلت تشكل أيضا خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين . ولا يمكن أن تتوقف اراقة الدماء في المنطقة الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني الذى عانى طويلا حقوقه غير القاباة المتصرف في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة .

كما أن الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي لبنان وجميع الابدان الأخرى في المنطقة من العناصر الأساسية لقرار السلام في الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد ، تدين اثيوبيا عدوان اسرائيل الأخير على تونس وتعهدت بتوسيع نطاق النزاع في الشرق الأوسط الى المغرب .

وهناك مشاكل دواية أخرى لاتزال تشغل اهتمام المجتمع الدولي منها الحرب بين العراق وايران والموقف في الصحراء الغربية وافغانستان وشبه الجزيرة الكوريبية وكمبوتشيا وأمريكا الوسطى وقبرص . وقد عبرت اثيوبيا عن موقفها من كل تلك القضايا مرارا في الماضي من فوق هذه المنصة نفسها ، ولست بحاجة الى الافاضة في التفصيل . ومع ذلك ، أود أن أؤكد من جديد تضامننا مع شعب وحكومة نيكاراغوا في نضالهم المادل دفاعا عن ثورتها وسيادتها ضد الامبرياليين والعناصر المدعومة من الخارج ، ونعرب عن تأييدنا الكامل لعملية السلام التي طرحتها مجموعة كونتادورا .

كما نعبر أيضا عن تضامننا مع شعب كوريا الذي يناضل من أجل توحيد بلاده ساميا . ونحن مقتنعون بأن انسحاب القوات الأجنبية وازالة القواعد الأجنبية من شبه الجزيرة سوف يقطع شوطا بعيدا نحو التعجيل باعادة توحيد الجزيرة .

ان تحبيرنا عن قلقنا المستمر ازاء زيادة حدة التوتر ودعوتنا المستمرة لحسم الصراعات الدواية ساميا بنيع ، جزئيا ، من ادراكنا لان أى نزاع محلي أو اقليمى أو دواي يمكن أن يؤدي في النهاية الى مواجهة نووية . وقد جعلت الأسلحة النووية العالم ، كما نعلم جميعا ، مكانا غير آمن الحياة . ومع ذلك لا يوجد موضوع بعينه خيب تطلعات شعوب العالم تماما أكثر من موضوع نزع السلاح . ولاشك أن رغبة الامبرياليين في تحقيق تفوق عسكري في ظل الردع النووي قد عرضت البشرية لخطر استعمال محرقة نووية عالمية . وسوف تؤدي السادرة المسماة بالمبادرة الدفاعية الاستراتيجية ، بعكس ما يقوله دعائها ، بلاشك ، الى زيادة خطر نشوب حرب نووية . وتؤدي كل مرحلة من مراحل تطوير تلك الأسلحة الى التعجيل برحلة الانسان نحو الفناء .

وايس الاحساس بعدم الأمن وخطر نشوب حرب نووية وحدهما هما اللذين تعاضا ما نتيجة اسباق التساح النووي ، بل وأهدر أيضا تقدم ورخاء جزء كبير من الجنس البشرى

دون وجه حق بسبب انفاق الموارد البشرية والمالية والمادية الهائلة التي يستوعبها انتاج الأسلحة .

ومع ذلك ، يسعدنا أن قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد وافقوا أخيراً على الاجتماع في جنيف لاستئناف المفاوضات الثنائية الجادة حول الأمور المتعلقة بالفضاء والأسلحة النووية . ونأمل أن تفتح تلك المفاوضات الباب أمام اتفاق فعال لنزع السلاح . ونكرر من جديد موقفنا الثابت من تأييد اعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وابقاء المحيط الهندي منطقة سلام كجزء من عملية نزع السلاح بوجه عام والسيطرة على انتشار الأسلحة النووية بصفة خاصة . وفي هذا الصدد ، واتساقاً مع القرارات التي سبق للأمم المتحدة أن اتخذتها واتخذتها أيضاً حركة عدم الانحياز وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، نطالب ، مرة أخرى ، بعقد معاهدة اعلان افريقيا منطقة لا نووية والاسراع بعقد مؤتمر معني بالمحيط الهندي .

أود أن أنتقل الآن الى الموقف الاقتصادي والاجتماعي الخطير للغاية الذي يواجه غالبية الجنس البشري . ان من حقائق الحياة الدواية المعاصرة أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر وأكثر تكافلاً بما يتطلب تكثيف التعاون بين الدول على أساس من تبادل المنفعة . ومع ذلك ، تقسم العلاقات الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن لسوء الحظ بالخلل والاجحاف بما يضر بالبلدان النامية . وقد أهملت حتى الآن مطالبات البلدان النامية المستمرة والعادلة بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وأحببت جهود تلك البلدان من جانب الدول القليلة التي تستفيد من العلاقات المختلة القائمة . وبرغم هذه المقاومة ، ينبغي أن يحاول المجتمع العالمي جاهداً مع ذلك اقامة تعاون دولي بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدل والمساواة . ويعني التعاون الاحساس بالاشتراك في المسؤولية عن رخاء الانسان والالتزام الصارم بالتضامن الانساني . ولا شك أن الفشل في تحقيق تعاون عالمي من أجل تحسين أحوال البشرية سوف يؤدي الى بديل مآل . والبديل هو علاقات اقتصادية دولية أكثر تسوية وتفتتا تحكمها القوة .

وفي هذا الصدد ، يقلقنا أن نلاحظ أن موقف البلدان الأقل نموا قد تـردى أكثر من ذي قبل بدلا من أن يتحسن . ويرجع ذلك ، بقدر كبير ، الى الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية الدولية والكوارث الطبيعية المتكررة . ومع أن بعض البلدان المانحة زادت من مساعداتها منذ اعتماد برنامج العمل المضموني الجديد ، الا أن حجم تلك المساعدات لم يكن كافيا وتوزيعها غير متكافئ الى حد أن البرنامج عجز عن تمكين البلدان الأقل نموا من تحقيق الحد الأدنى من الأداء في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بالقدر الذي كان مستهدفا .

ويعتبر التنفيذ المعجل الفعال والكامل لهذا البرنامج ، خلال الجزء المتبقي من العقد ، التزاما لا بد للمجتمع الدولي أن يقوم به ولا يمكن أن يتحلى منه .

وكما هو معروف تماما ، تقع معظم البلدان الأقل نموا في القارة الافريقية ، التي ازدادت تدهورا حالتها الاقتصادية الحرجة أصلا ، بسبب البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية التي كان طابعها المميز انهيار أسعار السلع الأساسية ، وانتشار الحمائية ، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية ، وتزايد عبء المديونية الخارجية . فضلا عن ذلك ، أضيرت الاقتصادات الهشة للبلدان الافريقية ضررا بالغا نتيجة للجفاف الذي طال أمده والكوارث الطبيعية الأخرى الى جانب التصحر الذي استشرى على نحو مزعج .

ولئن كانت هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها افريقيا . قد استرعت - لحسن الحظ - انتباه المجتمع الدولي ، فان افريقيا نفسها وضعت استراتيجيات للمدى القصير والمتوسط والطويل على الأصدقاء القليمة ودون الاقليميـة والوطنية ، ليس فقط لمواجهة الحاجات الطارئة ، بل ولا رساء الأساس لعطية انمائية نابعة من الداخل تعتمد على الذات .

والكثير من جهود افريقيا ومواردها يجب ان يستكمل بجهود وموارد المجتمع الدولي . وقد دعا المؤتمر الحادى والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تعريف المجتمع العالمي على نحو أكبر بالمشكلة ولتعبئة الموارد الاضافية . كما دعا القادة الافارقة أيضا الى عقد مؤتمر دولي للبحث عن السبل والطرق الممكنة الكفيلة بالتخفيف من حدة عبء الديون التي تثقل كواهل دول افريقية عديدة . ونحن على ثقة تامة من أن هذه الدعوات ستحظى من جانب المجتمع الدولي بالاستجابة المؤيدة التي تستحقها بجدارة .

وان أشير الى الأزمة الاقتصادية في افريقيا ، لا يسعني الا أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة عن الحالة في بلادى . وطبيعة الحال ، لا بد أن أستهل ملاحظاتي بالاعراب عن العرفان القلبي والعميق من جانب حكومة وشعب اثيوپيا لكل الحكومات ، وللمنظومة الأمم المتحدة وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية ولعمال الاغاثة والفنانين وأجهزة الاعلام بل فسي الواقع ، لجميع الرجال والنساء من ذوى النوايا الحسنة الذين قد مولوا لنا المساعدة بسخاء لانقاذ أرواح ضحايا الجفاف في اثيوپيا . فبدون عونهم ومساعدتهم كان يمكن أن يلحق الالاف حتفهم نتيجة للافتقار الى الغذاء والرعاية الطبية اللازمة .

وفي هذا السياق ، أعرب عن أخلص آيات الشكر للسيد بيري زدي كويبار الأمين العام للأمم المتحدة ، ولكل رؤساء الوكالات الداخلة في اطار منظومة الأمم المتحدة . بل في الواقع ، لكل الموظفين الدوليين المدنيين الذين لا يعرفون الكلل ، على كل ما فعلوه من توفير سبل الحياة للملايين من مواطني بلادي وحث الأمل في صدورهم . وفي هذا المنعطف ، سأكون مقصرا في واجبي اذا لم أعر عن امتنان اثيوبيا للسيد براد فودي مورس وزملائه في مكتب عطيات الطوارئ في افريقيا ، والسيد كورت جانسون مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في عطيات الطوارئ في اثيوبيا ، اللذين عززا بمساهمتهما العظيمة وتعاطفهما من ايماننا بالأمم المتحدة بل بالانسانية عموما .

ولئن كان ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات الاغاثة والدعم الغذائي يجسب أن يستمر في المستقبل القريب ، فيتعين عليّ أن أؤكد ان الاهتمام والساعدة لا بد وأن يتركزا بقدر أكبر ، الآن ، على أفضل السبل لتجنب وقوع مآسي مماثلة من هذا النوع مستقبلا . وهذا ، بطبيعة الحال ، يفرض بنا الى مسألة التنمية على المدى الطويل والانعاش الاقتصادي .

ان حكومة اثيوبيا - من جانبها - قد وضعت بالفعل استراتيجيات للتنمية ريفية متكاملة ، بما في ذلك التوطين الطبيعي لانس من المناطق التي نكبت بالجفاف في أجزاء أخرى من البلد أكثر خصوبة لكنها غير مكتظة بالسكان . وقد مكنتنا تعبئة الموارد العالمية والمادية والانسانية التي اتاحت لنا من اعادة توطين أكثر من نصف مليون شخص حتى الآن في المناطق الأكثر خصوبة في بلدنا ، وعلاوة على ذلك ، تظل الحكومة الاثيوبية هرة على اعطاء الانتاج الغذائي واعادة تنظيم الزراعة أولوية قصوى في الجهود الانمائية التي تبذلها الأمة . وكل هذه الخطط - بلاشك - تحتاج الى الموارد المختلفة التي لا نملكها على النحو الكافي . ونحن ، بقدر تصميمنا على جعل الفاجعة الحالية آخر الفواجع في تاريخنا ، نؤمن بأن المجتمع الدولي سوف يساعدنا في هذا الجهد النبيل وذلك بتقديم ساعدة غوث انسانية مناسبة وزيادة دعمه من أجل التعمير والتنمية .

وفي الوقت الذي كانت فيه اثيوبيا حكومة وشعبا منخرطة في حطة هائلة لاحتواء آثار الجفاف بل والقضاء عليها ، بدأت عطية من جانب اسرائيل بالتواطؤ مع نظام الرئيس السوداني

السابق جعفر نميري بل ومشاركته للتحرير بأعضاء مجتمع الفلاشاه في اثيوپيا واختطافهم بالقوة الى اسرائيل . ان الفلاشاه ، الذين عاشوا لآلاف السنين بين مواطنيهم الاثيوبيين ، دون أن تكون لهم أية صلة اطلاقا باسرائيل ، قد اجتثوا من موطنهم الأصلي ويعيشون الآن في أرض لا تربطهم بها أية رابطة ثقافية ، أو جغرافية أو تاريخية أو دينية أو عرقية ، ويمارس التمييز ضدهم ، ويعيشون ، معزولين تماما عن المجتمع الاسرائيلي ، حياة غريبة يائسة في اسرائيل . لذا ، أناشد - من فوق هذه المنصة - الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدتنا على استعادة هؤلاء المواطنين الاثيوبيين فوراً وبلا شرط ، كي يعيشوا بكرامة في وطنهم الذي ينتمون اليه بحق .

فيما يتعلق بمحنة الأطفال ، يسعدني أن أحيط هذه الجمعية العامة علماً ، بأن حكومة اثيوپيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق هدف التحصين العام بحلول عام ١٩٩٠ . ان تجرى حالياً بالفعل في أديس أبابا حملة لتطعيم الأطفال ، طعمم خلالها معظم الأطفال تحت سن السنتين . وسيوسع نطاق الحملة لتشمل البلد كله . وان أشيد بمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية ورؤسائهما التنفيذيين للجهود التي يبذلونها في هذا الصدد ، أود أن أطالب المجتمع الدولي بزيادة مساعداته للدول الأعضاء والوكالات التي تشارك في هذه الحملة .

أما فيما يتعلق بوضع المرأة ، التي تشكل واحداً من أهم القطاعات المنتجة في بلادنا - فان اثيوپيا - مرة أخرى - تعترف بأن ثورتها لا يمكن لها أن تكتمل ، بل ولا يمكن ان تكون جديدة بأن يطلق عليها اسم الثورة - بغير المشاركة الكاملة والفعالة لنسائنا في عملية التنمية . لذا ، نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد مؤخراً في نيروبي . واعتماده بتوافق الآراء للاستراتيجيات المتطلعة الى المستقبل .

على مر السنوات الأربعين الماضية ، قطعت الامم المتحدة درباً طويلاً وصعباً ، ويمكننا جميعاً أن نشعر بالفخر لأن منظمنا ظلت قائمة بل وازدهرت في بعض المجالات وتضاعفت عضويتها ثلاث مرات ، في الوقت الذي اتسعت فيه شبكة المنظمات التابعة لها وتنوعت بدرجة كبيرة الأنشطة التي اضطلعت بها . وهذا - في رأينا - يؤكد حقيقة أن

الأمم المتحدة لا تزال آخر أمل متاح للبشر والمحفل العالمي الوحيد للجهود الجماعية المتعددة في السعي من أجل إيجاد حلول للمشكلات المشتركة .

وبالرغم من ان الأداء الماضي للأمم المتحدة لم يكن كاملا ، فان فشلها لا يمكن ارجاعه الى أوجه قصور في هيكل المنظمة أو أدائها . ان قوة المنظمة أضعفها أمر يتوقف على مدى الدعم والتأييد اللذين تقدمهما الدول الأعضاء فيها أو تحجم عن تقديمها . لذا ، يجب أن تكون مهمتنا اليوم النظر الى الوراء لنعرف ماذا حدث . كما يجب أيضا أن نفتتح هذه الفرصة كي نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة . ويجب أن نسعى جاهدين حتى يكون المستقبل الذي نوره لأبنائنا وأحفادنا مختلفا بشكل ملحوظ عن الماضي الذي تحطنا وطأته .

فلنمض سويا الى الأمام ان مع الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل . ولنحصر ، في الوقت ذاته ، على أن يستمر النضال .

السيد كرافتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)

عن الروسية) : السيد الرئيس ، اسمحو لي أن اتقدم اليكم بتهانينا الحارة لانتخابكم رئيسا للدارة الاربعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونحن نتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بهذا العمل المسؤول .

ونود أيضا أن نشيد بالسفير بول لوساكا لأسلوه البارع والقدير الذى أدار به أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

ويود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يقدم خالص عزائه للمسيك ، حكومة وشعبا ، للزلزال العنيف الذى أدى الى خسائر فادحة في الأرواح ودمار شديد في ذلك البلد .

حرى بنا ان نحتفل بالذكرى الاربعة للأمم المتحدة ، أن ننظر الى السيرة التي قطعتها المنظمة لكي تقوم بتقييم منجزاتها وننظر في المهام التي مازال عليها أن تنجزها في المستقبل ، وفي كيفية تعزيز فاعليتها .

لقد انشئت الامم المتحدة في غمار أضخم معركة شنتها الشعوب لحماية المدنية من البربرية الفاشية وبعدها مباشرة . ففكرة توحيد الشعوب من أجل السلم انبثقت من أصعب الفترات الحالكة للحرب العالمية الثانية ، وهي الحرب التي فقدت فيها جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بفردا سدس سكانها . وقامت الامم التي شكلت الائتلاف المناهض للهيترية ، والتي أسست نفسها الامم المتحدة ، بتوحيد جهودها في سبيل تحقيق أكثر الأهداف انسانية وهو ، " انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " . وكرست هذا الهدف في ميثاق منظماتها .

ونحن نود أن نشيد بمؤسسي الامم المتحدة وواضعي ميثاقها الذين أرسوا المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية وآلياتها التي لم تفقد حتى الآن - بعد انقضاء اربعين عاما ، وفي هذا العصر النووي الجديد ، عصر الفضاء - أى قدر من أهميتها . ان ميثاق الامم الذى يدعو جميع البلدان الى " أن تعيش معا في سلام وحسن جوار " ، يعكس مفهوم التعايش السلمي بين الدول بنظمها الاجتماعية المختلفة . ان الميثاق يرسى المبادئ

الديمقراطية العادلة لعدم استخدام القوة والمساواة في السيادة وحرية الشعوب وحقوقها في تقرير المصير واحترام حقوق الانسان والعريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . وهذا يمثل ، في الواقع ، وصفا موجزا للعالم الأفضل الذي تصمى منظمنا جاهدة الى تحقيقه .

ونعتقد أن تعبئة جهود جميع البلدان لحل مشكلتي عصرنا الرئيسيتين ، بالحيلولة دون نشوب حرب نووية حرارية وصيانة الحياة على الأرض ، وهي الاشارة المناسبة التي ينبغي أن نقدّمها لمنظمنا في احتفالها بالذكرى الأربعين لانشائها ، ان أن حال جميع المشاكل العاجلة الأخرى ، بل ومقاومة الحضارة الانسانية ذاتها ، يتوقهان على ما اذا كان باستطاعة العالم تجنب وقوع كارثة نووية .

تعتقد الدورة الأربعون للجمعية العامة بازا* خلفية من التدهور الحاد في الحالة الدولية نجم عن الأعمال التي تقوم بها القوى الامبريالية . وما زالت الولايات المتحدة ، بدعم من أقرب حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، تواصل تصعيد سباق التسلح وتسلّك سارا يرمي الى تحقيق التفوق العسكري ، وتتدخل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . وتشكل خطط حكومة الولايات المتحدة ومجمعها العسكري/الصناعي التي ترمي الى تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة للتنافس العسكري ، خطرا خاصا . وفي معسكر منظمة حلف شمال الأطلسي ، ولا سيما في جمهورية المانيا الاتحادية ، ازداد نشاط القوى الانتقامية التي تحاول التشكيك في نتائج الحرب العالمية الثانية في سلامة البناء الذي أقيم على انقاض هذه الحرب . ان تطالب تلك القوى علانية ، ومشكل استغزاي ، بالعودة الى حدود عام ١٩٣٧ وانشاء ما يسمى " بالشعوب الحرة " في أوروبا المستقبل التي لن يكون فيها متسع لنظام الدول الاشتراكية . وليس من العسير أن نتبين الى أين يؤدي هذا الطريق الخطر* .

ان المسألة الرئيسية التي نواجهها اليوم هي كيف نوقف سباق التسلح الذي اكتسب أبعادا عالمية ، وكيف نحول دون امتداده الى الفضاء الخارجي ، وكيف يمكن البدء في تخفيض وسائل اباداة الجنس البشري الموجودة بالفعل . وقد أكد الاتحاد السوفياتي مرارا

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد كيبيلو (كينيا) .

على أنه يوافق على أى مدى يرى مفاوضو انهم على استعداد للذهاب اليه في خفض وتحدد يد
أى نوع من الأسلحة . ان الاتحاد السوفياتي مستعد لاتخاذ أكثر التدابير تطرفا لمنع سباق
التسلح في الفضاء الخارجي وانها على الأرض . ولكن ، ألم يكن من الأفضل والأسلم أن
نوافق على خفض وسائل هذا الهجوم ثم القضاء عليها تماما بدلا من اختراع ، ما يسمى
"بوسائل الدفاع " عن النفس ضد الرؤوس النووية ؟ .

ان البلدان الاشتراكية ترغب في وضع حد لسباق التسلح وتدعو الى ايجاد حل جذري
لمشكلة الأسلحة النووية وحظرها حظرا كاملا والقضاء عليها . وأود أن أؤكد هنا ان هذه
الرغبة ليست سياسة تنتهج ابتغاءا لكسب الوقت أو حيلة دعائية ، وهو ما يحاول البعض
اتهامنا به في أغلب الأحيان ، لكنها المسار الرئيسي الذي تسلكه بلدان المجتمع الاشتراكي
في سياساتها الخارجية . وقد تمثل الرد المناسب تماما على هذا النوع من الانتقادات فيما
قاله أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ميخائيل سورجيفيتش
غورباتشوف :

" لقد أوقفنا التفجيرات النووية . وماكانم ايها الامريكيون أن تتأروا لأنفسكم
على نفس المنوال . ومن ثم ، يمكنكم بعد ذلك من توجيه ضربة دعائية أخرى ، مثلا ،
بايقاف انتاج احدى قذائفكم الاستراتيجية الجديدة . وسوف نرد من جانبنا بنفس
النوع من الدعاية " .

وليس من قبيل الدعاية على الاطلاق أننا نترقب ، نحن مع شعوب العالم الأخرى ،
الاجتماع المقبل بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . لقد حان الوقت لكسي
تعود العلاقات السوفياتية الامريكية الى مجراها الطبيعي ، لأن هدير العالم وحضارته
يتوقان ، رغم كل شيء ، على العلاقات بين هذين البلدين . وكما ظهر من المناقشة العامة
في الدورة الحالية للجمعية العامة ، فان جميع الذين يتخذون مواقف الواقعية السياسية على
استعداد للمساهمة في إنجاح ذلك الاجتماع ، بل ويعلقون عليه آمالا كبارا .
وفي ظل الحالة الدولية المتوترة في الوقت الحالي ، نرى أن مبادرة الاتحاد
السوفياتي التي أدت الى الهدوء في المفاوضات السوفياتية الامريكية بشأن الأسلحة النووية
والفضائية في جنيف - مبادرة ذات أهمية خاصة .

ان الاتحاد السوفياتي ، ان اقترح الحوار مع الولايات المتحدة ، فعل ذلك
بهدي شعور عميق بمسؤوليته تجاه تضية السلام العالمي ، ويمثل الدليل المتمع على
ذلك في مقترحاته البناءة لاعلان وقف الاستحداث ، بما في ذلك البحوث ، والتجارب
ووزع اسلحة الفضاء الهجومية ، وتجميد الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وللتدليل على
اخلاصه وحسن نيته ، اعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه سيوقف من
جانب واحد ، حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر المقبل اي وزع اضافي لاسلحته متوسطة
المدى وسيعلق التدابير المضادة الاخرى في اوربا . وقد حظيت هذه الخطوة البناءة
بالثناء من المجتمع العالمي .

ولو كان الجانب الآخر يريد مخلصا التوصل الى اتفاق ، لكان عليه ان يستفيد
بالتأكيد من تلك المقترحات والاجراءات . الا أن كل الدلائل تشير الى ان الولايات
المتحدة لا تريد ذلك . فهي تضطلع بشكل محموم ببرامج ضخمة لاستحداث انواع جديدة
اخرى من اسلحة الدمار الشامل على نحو عاجل ، وهي سائرة في وزع القنائف النووية
للضربة الاولى في اوربا ، يراودها أمل عقيم في تحقيق التفوق العسكري على البلدان
الاشتراكية . وقد بدأت بالفعل في اجراء التجارب على الاسلحة المضادة للتوابع
الاصطناعية .

والحقيقة ان واشنطن تستخدم المفاوضات الجارية كستار لخططها العدوانية .
هل هناك تفسير آخر يمكن للمرء ان يقدمه لما اتدمت عليه الولايات المتحدة ، عندما
كانت محادثات جنيف جارية بالفعل ، بقرارها تخصيص مبلغ ١٥ بليون دولار لانتاج
٢١ تقنية اضافية من طراز ام اكس ، التي اطلقتوا عليها ، على سبيل التجديف ، اسم
"حافضة السلم" ؟ . فمن الصعب ان نثق في تأكيدات الجانب الامريكي بانه يعتزم اجراء
الحوار بروح بناءة ، على ضوء اجراءاته التي قوضت معاهدة صولت الثانية . وعلاوة على هذا ،
تعتزم الادارة الأمريكية بتر الاحكام الاساسية في معاهدة صولت الثانية بمجرد
ان تشكل تلك الاحكام عقبات في وجه برامجها لاستحداث وتكديس الاسلحة الاستراتيجية .

(السيد كرافتس ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن واجب الجمعية العامة ان تتيم مثل هذه الاجراءات وان تعارض بحزم اية خطوات من شأنها ان تتوض نظام الاتفاقات القائمة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح .

ان الحقيقة الماثلة في أن الولايات المتحدة لا تسعى الى وقف سباق التسلح النووي ، بل تسعى الى تكديس الاسلحة ، تتضح بجلاء في النهج الذي تتبعه الادارة الامريكية تجاه الدعوة لعدم اسكرة الفضاء الخارجي . فمن الواضح ، حتى لرجل الشارع ، انه لا يمكن لأحد ان يتوقع بجدية احراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي طالما كان برنامج لحرب الكواكب ينفذ بشكل مواز لذلك . والولايات المتحدة تعترم انفاق ٧٠ بليون دولار على الاعمال التحضيرية لـ " حرب الكواكب " في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٣ . ونحن على ائتماع عميق بأن تنفيذ هذه المشاريع الشريرة من شأنه ان يزيد بشكل حاد من خطر اندلاع الحرب ويعطل الجهود الرامية الى تحديد الاسلحة وتخفيضها في كل المجالات .

وكما أن استحداث الاسلحة النووية لم يقض على الاسلحة التقليدية بل استحوت السباق على كلا النوعين من الاسلحة ، فان استحداث اسلحة الفضاء سيكون له نفس الاثر ؛ فسيزداد تكثيف سباق التسلح ويمتد الى مجالات جديدة ويكتسب طبيعة لا يمكن السيطرة عليها ولا يمكن عكس مسارها . والحديث عن الطبيعة الدفاعية المزعومة لاسلحة الفضاء الهجومية لا يمكن ولا يجب ان يخدع احدا . والحقيقة ان الولايات المتحدة تعترم ، مستعينة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي ، ان تشل الاسلحة الاستراتيجية السوفياتية ، يراودها في ذلك أمل عظيم في ان تتاح لها امكانية توجيه الضربة النووية الاولى وهي بمنجاة من الانتقام .

ان المسؤولين في بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي الذين يظنون ان الخطط العسكرية الفضائية لواشنطن موجهة ضد الاتحاد السوفياتي وأصدقائه وحلفائه وحدهم لمخطئين اشد الخطأ . وأتمل ما يقال في مثل هذا الموقف انه تصوير النظر . فهم يتجاهل الحقيقة الماثلة في ان توسيع نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي يشكّل

خطرا ذا طبيعة عالمية ويخل بالاستقرار الاستراتيجي في العالم ككل ويؤثر على المصالح الحيوية لشعوب كل البلدان والقارات . وهناك بديل معقول لهذا السبيل المهلك ، هو الاقتراح السوفياتي بشأن التعاون الدولي في مجال الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي في ظروف عدم تسليمه .

ولا ينبغي السماح بأن تتعرض الانسانية ، التي تنف على عتبة عصر الفضاء ، لخطر مميت من الفضاء الخارجي ، بدلا من جعل ذلك الفضاء يخدم الاغراض السلمية والخلاقة ، ويجلب فوائد ملموسة ومتزايدة لتحسين حياة سكان هذا الكوكب . اني اكرر ان الخيار المعقول الوحيد والجدير بعصر الفضاء يمكن ويجب ان يكون لصالح منع تسليح الفضاء الخارجي والابتداء عليه خالصا للانشطة السلمية .

وتؤكد الوثيقة المعنونة " وجهات ومبادئ رئيسية للتعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي للاغراض السلمية في ظروف عدم تسليمه " ، التي قدمت للنظر فيها في هذه الدورة ، ان تسليح الفضاء الخارجي من شأنه ان يضع عقبات لا يمكن التغلب عليها في وجه امكانية التوصل الى تعاون دولي متكافئ وواسع المدى في مجال الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ، ويسمح بحل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية ، بما في ذلك مشاكل التنمية والفضاء على التخلف الاقتصادي .

وبغية البدء في عملية التفاعل بين الدول في ظروف عدم تسليح الفضاء الخارجي ، من المنتظر ان تنشأ منظمة فضائية عالمية تستهدف مواءمة وتنسيق الجهود التي تبذلها الدول في أنشطة الفضاء السلمية وتوحيدها ، بما في ذلك تقديم المساعدة في هذا المجال الى البلدان النامية ، والمساعدة في التحقق من الامتثال للاتفاقات التي ابرمت بالفعل او التي ستبرم لمنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء . وبعد القيام بالاعمال التحضيرية اللازمة ، تمكن الدعوة لعقد مؤتمر دولي تمثيلي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٧ للنظر في مجمل مسألة التعاون الدولي في مجال الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي في ظروف عدم تسليمه ، والاتفاق على الوجيهات والمبادئ الرئيسية لذلك التعاون .

ونحن نؤيد أيضا اقتراح جمهورية بولندا الشعبية بشأن استصواب وضع دراسة تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة بشأن العواقب الضارة لتسليح الفضاء الخارجي . ويرى وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أيضا انه من الضروري ان يجرى بشكل محدد تناول مسألة وقف جميع تجارب الاسلحة النووية . ان الضرورة الملحة لحل هذه المشكلة واضحة للغاية . ومن المعروف تماما ان اجراء التجارب يساعد على زيادة سرعة سباق التسليح النووي الذي ستحدث في غماره وتطور الانواع والانماط الجديدة ذات الخطورة المتزايدة من اسلحة الدمار الشامل . وفي عام ١٩٨٢ تقدمت وثيقة لكي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " احكام اساسية لمعاهدة بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية " . وقد ايدت الاغلبية الساحقة من الدول ذلك الاقتراح . وكانت الاصوات المعارضة الوحيدة اصوات الولايات المتحدة وأترب حلغائها ، اى اصوات اولئك الذين يتوقع عليهم في الواقع تنفيذ ذلك الحظر .

ولم تستجب ادارة الولايات المتحدة لاقتراح ونفا جميع التفجيرات النووية فسي تاريخ يتفق عليه ، وقالت ان الاختبارات النووية الامريكية ستستمر لانها ضرورية لتحديث الاسلحة النووية الموجودة ونتاج أسلحة جديدة .
وسعيا لوضع حد للمنافسة الخطيرة في بناء الترمانات النووية ، قرر الاتحاد السوفياتي من جانب واحد ونفا جميع التفجيرات النووية بدءا من ٦ آب / اغسطس من هذا العام ، وهو التاريخ المعروف في جميع انحاء العالم كيوم مأساة هيروشيما . وما من شك في ان تجميدا متبادلا من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة لجميع التفجيرات النووية من شأنه ان يصبح قدوة حسنة لجميع الدول الاخرى التي تمتلك اسلحة نووية .

وكما تعرفون ، سيظل التجميد السوفياتي ساري المفعول حتى ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ولكن يمكن ان يتجاوز ذلك التاريخ اذا ما امتنعت الولايات المتحدة عن القيام بتفجيرات نووية .

وبالاضافة الى التدابير الاخرى في مجال نزع السلاح ، سيكون من الهمية القصوى ان تحذو كل الدول النووية حذو الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ، فتعلن انها لن تكون البادئة باستعمال الاسلحة النووية . فهذه الخطوة من الناحية العملية ستكون بمثابة القضاء على خطر الحرب النووية .

في اعتقادنا الاختبارات على الاسلحة النووية ومنظومة الاسلحة المضادة للتوابع التي اجريت على اهداف حقيقية ، بدأت الولايات المتحدة تنتج نوعا جديدا من الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ، يعرف باسم الاسلحة الثنائية . وقد اوصت لجنة مؤتمر مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الكونغرس الامريكي . تحت ضغط قوى من الادارة والبنائغون ، بتخصيص ١٥٥ مليون دولار في عام ١٩٨٦ لهذا الغرض . وسوف يخصص مبلغ ١٠ بلايين دولار للانفاق على برنامج انتاج الاسلحة الكيميائية الثنائية . وفي باين بلاف بأركانساس ، يوجد اول مصنع جاهز لبدء العمل يستطيع انتاج ٧٠٠٠٠ وحدة ذخيرة كيميائية ثنائية تشمل تماثيل المدفعية وتماثيل الطائرات . ووفقا للاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة ،

تستخدم الاسلحة الكيميائية الثمائية في العمليات الهجومية وفي عمليات الضربة الاولى .
وبالتالي ، فان هذه الاسلحة تكسب اهمية استراتيجية . ومن الجدير بالذكر ان كل
ذلك يحدث في نفس الوقت الذي تبذل فيه بمؤتمر نزع السلاح في جنيف جهود مضمينة
لوضع مشروع اتفاقية دولية لحظر الاسلحة الكيميائية . فهنا ايضا ، كما هي الحال في
مجالات اخرى للحد من الاسلحة ، تتناقض الخطوات العملية التي تتخذها ادارة الولايات
المتحدة تمام التناقض مع اعلاناتها .

ان برنامج الولايات المتحدة لانتاج الاسلحة الثمائية يشكل خطرا عسكريا كبيرا لا سيما
على اوروبا ، حيث ان الاسلحة الثمائية ، وواشنطن لا تخفي هذه الحقيقة ، سيجري
وزعها في اراضي بلدان اوروبا الغربية ، وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة
وغيرها من البلدان .

ومن الواضح انه اذا ما نفذت هذه الخطط ، فان اوروبا ستتحول الى مسرح محتمل
للحرب الكيميائية التي سيكون المدنيون منطقتيا ضحاياها الاساسيين . ويقدر الخبراء
الغربيون انه نتيجة للحرب الكيميائية ، سيزيد عدد الضحايا المدنيين ٢٠ الى ٣٠
مرة عن الضحايا العسكريين . وبالتالي ، تصبح اوروبا الغربية رهينة مزدوجة للبتاغون
في مجالي الحرب النووية والكيميائية .

ان البلدان الاشتراكية تؤيد بقوة تخليص اوروبا من الاسلحة النووية ، وقد طرحت
اقتراحا بهذا المعنى في عام ١٩٨٣ . وتؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
الاقتراح المقدم من حكومتها الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا الى حكومة
جمهورية المانيا الاتحادية بشأن انشاء منظمة خالية من الاسلحة الكيميائية في وسط
اوروبا .

وان تنفيذ اقتراحات البلدان الاشتراكية بشأن تجميد النفقات العسكرية ومن ثم
تخفيضها وعدم استخدام القوة العسكرية من جانب الاطراف وصيانة العلاقات السلمية بين
البلدان الاعضاء في حلف وارسو والدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ، من شأنه ان
يسهم اسهاما كبيرا في كبح جماح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

وفي هذا الصدد ، نود مرة اخرى ان نؤكد بمنتهى القوة ان عالما يخلو من الحروب
والاسلحة ، عالما يتسم بحسن الجوار والتعاون ، عالما يتسم بالصدائفة بين الامم ، هو
الهدف المثالي للاشتراكية وهدف سياستنا . ولهذا السبب بالذات ، **تؤيد جمهورية اوكرانيا**
الاشتراكية السوفياتية التوصل الى حلول جذرية للمشاكل الاساسية لعصرنا على اساس
عادل ومنصف بطريقة من شأنها أن تساعدنا جميعا على التحرك صوب الهدف المقدس
وهو القضاء التام على خطر نشوب الحرب النووية وتوطيد اساس السلم العالمي . اننا نريد
ان توجه قوة الشعوب وطاقاتها وعبقرية الانسان الى القضاء على الجوع والفقر والمرض
وتحقيق اهداف التنمية السلمية بدلا من أن توجه الى استحداث وتطوير وسائل جديدة
للدمار .

يمثل العام الحالي الذكرى السنوية ، الخامسة عشرة لاعتماد الجمعية العامة اعلان
تعزير الامن الدولي . وينبغي لهذا التاريخ ان يكون مناسبة لتوحيد جهود الدول
الاعضاء في السعي لاجاد وسائل لتنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واعتماد
تدابير طموسة للقضاء على الصراعات وحالات التأزم ، ووضع حد لاعمال العدوان ،
واستئصال مظاهر الاستعمار . ولسوء الحظ ، مازال هناك عدد مما يسمى ببؤر التوتر
على ظهر كوكبنا .

ومازال مصدر خطير للتوتر قائما في الشرق الاوسط . واسبابه معروفة تماما ،
وهي السياسة العدوانية التوسعية التي تنتهجها اسرائيل . فقبل ايام قليلة قامت
اسرائيل بعمل عدواني مغلق آخر ، وقع هذه المرة ضد تونس ، منتهكة بذلك جميع معايير
القانون الدولي . وهي تفعل كل ذلك بمساعدة الولايات المتحدة وحمايتها وتواطؤها .
والهدف وضع منطقة الشرق الاوسط بأكملها تحت سيطرتها العسكرية والسياسية .

ان مصالح السلم والامن الدولي تتطلب التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة
في الشرق الاوسط دون ابطاء . ولا يمكن تحقيق هذه التسوية الا من خلال الجهود
المشتركة لجميع الاطراف المعنية ولا تؤدي الممارسة الضارة للاتفاقات الجزئية المنفصلة التي

تمس الحقوق المشروعة للعرب وخاصة الفلسطينيين ، الا الى زيادة تفاقم الموقف في المنطقة .

ونحن نعتقد ان افضل وسيلة لتنفيذ المبادئ المعروفة تماما للتسوية في الشرق الاوسط هي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ونتيجة لسياسات واشنطن العدوانية ، تزداد الحالة في امريكا الوسطى خطورة . فهناك زيادة في خطر التدخل المسلح المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، بينما يتوسع تدخل الولايات المتحدة العسكرية وغيره من اشكال التدخلات في الحسب الاهلية في السلفادور ، وتستمر الضغوط والتهديدات على كوبا .

ان سياسات العدوان وسياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد بلدان امريكا الوسطى وشعوبها ، وخاصة ضد نيكاراغوا ذات السيادة ، تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة وأبسط قواعد العلاقات بين الدول .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تتفهم متضامنة تمام التضامن مع شعب نيكاراغوا في كفاحه العادل للدفع عن استقلال بلده ومنجزات مورته * .

* عاد الرئيس الى متعد الرئاسة .

ونحن على اقتناع بأنه يجب، بل ويمكن، تسوية المشاكل القائمة من خلال مفاوضات
تنبني على أسس مقبولة بصورة متبادلة وذلك مع المراعاة التامة للمصالح المشروعة لكل بلدان
المنطقة والاحترام الكامل لسيادتها . وثمة فرصة حقيقية لتحقيق ذلك توفرها لنا مبادرات
حكومة نيكاراغوا والآلية التفاوضية المعنية بايجاد تسوية للحالة في أمريكا الوسطى، وهي مجموعة
كتنادورا . كما أن حماية الحقوق السيادية لنيكاراغوا أمر ذو أهمية حيوية للدفاع عن حرية كل
البلدان الصغيرة واستقلالها .

ان الحالة في الجنوب الافريقي أصبحت بالغة الخطورة، فالنظام العنصرى، ان يستند
الى تحالفه مع الولايات المتحدة ويتمتع بدعم اسرائيل وبعض البلدان الأخرى، يواصل تصعيد
أعماله العدوانية ضد البلدان الافريقية المجاورة، وفي مقدمتها أنغولا، ويكف أعمال الأرتهاب
والقمع ضد السكان المدنيين والمناضلين المناهضين للفصل العنصرى كما يواصل احتلاله غير
المشروع لناميبيا بينما يمرقل بشتى الطرق أى حل للمشكلة الناميبية .

وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد على
القرار رقم ١٩٠٣ القاضي بتوقيع عقوبات شاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة . ذلك أن هذه الخطوة الحاسمة هي وحدها التي يمكن أن ترغم العنصرين على
الكف عن أعمالهم العدوانية ضد أنغولا وغيرها من البلدان الأفريقية ومثال مقررات الأمم
المتحدة بشأن منح ناميبيا الاستقلال، وانها نظام الفصل العنصرى المشين .

ينبغي أن تكون الذكرى الخامسة والعشرون لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة مناسبة تعتمد فيها تدابير فعالة تستهدف استئصال آخر مخلفات الاستعمار
والقضاء على العنصرية والفصل العنصرى .

ان الاجراءات غير القانونية التي تتخذها الولايات المتحدة حيال ميكرونيزيا تتناقض
تناقضا صارخا مع أهداف اعلان انهاء الاستعمار . ذلك أن اعتراف الولايات المتحدة اضافة
طابع الشرعية على عملية تقطيع أوصال ذلك الأقليم، ووضعه، وتحويله الى منطقة استراتيجيية
مسلحة لتجميع الأسلحة النووية لا يشكل تهديدا لشعب ميكرونيزيا فحسب بل ولسائر بلدان
المنطقة، ويتمارض ورغبة دول المحيط الهادئ في انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

جنوبي المحيط الهادئ . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية للحيلولة دون تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من اخضاع ميكرونيزيا لنير الاستعمار .

كنتيجة للأعمال الانفصالية في جزء من أراضي جمهورية قبرص واقع تحت الاحتلال العسكري الاجنبي ، يتزايد بشكل ملموس الخطر الذي يهدد سلامة اراضي قبرص ووجودها كدولة مستقلة . ونحن نؤيد انسحاب القوات الاجنبية وازالة القواعد العسكرية من الجزيرة وايجاد تسوية عادلة للمشكلة القبرصية تنبني على قرارات الأمم المتحدة ، دون أى تدخل خارجي مع المراعاة التامة للمصالح المشروعة لكل من الطائفتين . وفي هذا السياق ، نجد أن المهمة التي أسندها مجلس الأمن مؤخرا الى الأمين العام بغية التشجيع على التوصل الى تسوية دائمة وعادلة ، تكسي أهمية بالغة .

ان تحقيق المبادرات الداعية الى وضع نهج شامل لمعالجة مشاكل الأمن في آسيا وتنسيق جهود الدول الآسيوية في هذا المضمار من شأنه أن ييسر خلق بيئة أكثر صحة في القارة الآسيوية . كما أن تنفيذ اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية الداعي الى ابرام اتفاقية بشأن عدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ وتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم ، كلها عوامل من شأنها أن تسهم في تخفيف حدة التوترات بالمنطقة .

وتعرب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن تضامنها مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نضالها في سبيل اعادة توحيد كوريا بالسبل السلمية وانسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية وعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية .

كما تؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المقترحات الهامة التي تقدمت بها جمهورية افغانستان الديمقراطية والتي تسهد السبيل للتوصل الى تسوية سياسية للحالة حول افغانستان . كما أننا ندعم مبادرات فييت نام ولاوس وجمهورية كمبوتشيا الشعبية فيما يتعلق بتطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا .

وجد يو بالذكر أن الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة والتي وقعت ميثاقها منذ
٤٠ عاماً اصهرت دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم أحد الاهداف الرئيسية
للمنظمة. وما لا جدال فيه أن الأمم المتحدة تسهم في حل هذه المشكلة. ولسنا في حاجة
إلا للتذكير بأنه في إطار الأمم المتحدة وضع الكثير من المبادئ والتوصيات التقدمية ساعدت
على انها* الاستعمار الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من سيادة البلدان النامية على مواردها
الطبيعية وتيسير التعاون الدولي على نطاق واسع في المجالين التجاري والاقتصادي
وتتجسد هذه المبادئ تماماً في وثائق ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وإعلان
وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وهما وثيقتان تتسمان بأهمية
بالغة فيما يتصل بتطبيع العلاقات الدولية في هذا المجال .

والواقع أن عدم امكانية تنفيذ هاتين الوثيقتين حتى الآن خطأ يقع وزره بالكامل على
عواتق البلدان الرأسمالية متقدمة النمو التي تحاول الأبقاء* على وضعها المسيطر في نظام
العلاقات الاقتصادية الدولية ولا تتورع عن انتهاج أساليب ضغط فجة ستعينة بقوتها، كفرض
العقوبات والابتزاز، وتلجأ الى اجراءات تتخذها من جانب واحد لا تخدم الا مصالحها الذاتية
ما يفت في عضد نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ويلحق اضراراً بالغة بالبلدان النامية
وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدبر بقوة هذا السلك .

ونحن نرى أن برنامج العمل الذي اقترحه البلدان الاشتراكية يمكن أن يفي تماماً
بالغرض المتشثل في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وكفالة الأمن الاقتصادي وينا* الثقة
في أهم مجال من مجالات العلاقات بين الدول . ويعد تعزيز دور الأمم المتحدة ووكالاتها
أحد العناصر الأساسية في ذلك البرنامج المعتمدة في مؤتمر قمة البلدان الأعضاء* في مجلس
التماضد الاقتصادي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٤ وسوف يسترشد وفد بلادى بذلك
النهج عند النظر في طائفة عريضة من المسائل الاقتصادية المدرجة على جدول أعمال الدورة
الحالية .

ولن يتسنى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ما لم تكفل حريات الأفراد وحقوقهم وأبلغ دليل على ذلك ما حققته جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من انجازات .
فجمهوريةنا التي كانت فيما مضى نيلا متخلفا لروسيا القيصرية حيث كانت السيطرة لرأس المال الأجنبي وكانت نسبة الاميين من السكان ٨٠ في المائة ، استطاعت ان تحرز خلال فترة زمنية وجيزة نجاحا باهرا في شتى مجالات النشاط الانساني .

أما القيم الراسخة والسمات الأساسية التي تميز الاسلوب الاشتراكي في الحياة فتتشمل في كفاية حق العمل والحصول على أجر مجز واهتمام المجتمع بالفرد من المهد الى اللحد والعمل على ازدهار الثقافة الوطنية واحترام كرامة الفرد وحقوقه و مشاركة العمال مشاركة فعالة في الحكم .

ويشكل المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي والمؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي الأوكراني مرحلة هامة على طريق انجاز المهام الكبرى بغية تحقيق مزيد من التنمية . اننا نحتاج ، لتنفيذ خططنا ، الى السلم الدائم وقد أكد فلاد ييمير تشيريبيتسكي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والأمين الأول للحزب الشيوعي الأوكراني أن " صون السلم ، وفي المقام الأول منع الحرب النووية ، اصبحا مهمة تكفي بحسب أهلية قصوى بالنسبة للانسانية جمعاء " .

وتعتزم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المشاركة على نحو فعال في العمل مع سائر الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على كفاية السلم والأمن العالميين وتنمية التعاون الدولي واسع النطاق على أساس الانصاف والمنفعة المتبادلة .

السيد هاليغولو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أعرب لكم عن التهنية بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة . وانني على ثقة من ان هذه الدورة في ظل قيادتكم ، ستصبح علامة طريق بارزة وهامة في حياة الأمم المتحدة من خلال اتاحة الفرصة لنا لتقييم عمل الأعوام الأربعين الماضية ومحاولة التطلع الى المستقبل بشكل بنا* .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا الحار للسفير بول لوساكا من زامبيا رئيس الدورة التاسعة والثلاثين ، الذي أدار أعمال الجمعية العامة بطريقة أسهمت اسهاما كبيرا فسي نجاح الدورة السابقة .

أود قبل كل شي* أن أعرب بالنيابة عن تركيا حكومة وشعبا عن مشاعر الحزن العميق وتمازينا للمكسيك حكومة وشعبا بسبب الزلزال الرهيب الذي وقع مؤخرا بالمكسيك وتسبب فسي خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات . وصفقتنا بلدا عانى في كثير من الأحيان من الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى ، نتفهم تماما المأساة التي حلت بالشعب المكسيكي وتعاطف معه . أود أن أركز أولا ، في محاولة للاسهام في التقييم الجماعي الذي تدفعنا الى القيام به الذكرى الأربعين لانشا* منظمنا ، على تطويرين هامين حدثا في مرحلة ما بعد الحرب وتجمع حولهما فيما بيد والعديد من القضايا الأخرى ذات العلاقة . لقد حدثت حقا تغيرات عميقة وجذرية في العالم خلال العقود الأربع الماضية والتالي على التوجه العام وقوة الدفع للعلاقات الدولية ونطاقها .

أولا ، أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن عصر اتسم بالانقسامات الحادة فسي شكل توترات بين الشرق والغرب تصاحبها شواغل أمنية متزايدة أبدا بدرجات متباينة . كما أن الاسلحة النووية والمعضلات الناجمة عن وجودها ببلغت الآن عامها الأربعين . ان الجهود المبذولة من أجل الابتعاد عن الحرب الباردة والتقدم نحو علاقة مستقرة من خلال البحث عن تحقيق الانفراج والتعاون وتحديد الاسلحة ونزع السلاح لم تقدنا بعد الى نقطة تتوافق مع الافتراض الأساسي للميثاق .

ثانياً ، لقد تغير المشهد السياسي العالمي بأكثر من طريقة ، طبقاً لما تعكسه عملية تصفية الاستعمار التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور حاسم . وقد أدت تلك العملية بدورها لا الى تغيير تكوين الأمم المتحدة وهيكلها فحسب ، بل وكان لها أثر عميق أيضاً على الموقف من المشكلات التي تواجه مئات الملايين من البشر وعلى ترتيب أولوياتهم . لقد أحدثت عملية تصفية الاستعمار تأثيراً وأعطت مدلولاً واسع النطاق لبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب الوارد في الميثاق والصفحة العالمية للمنظمة . بيد أنه ينبغي استكمال هذه العملية ومن ناحية أخرى ، لم تعالج المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية بصورة كافية وفعالة . كما أن رؤية الآباء المؤسسين لهذه المنظمة والتي أدت الى قيام نظام سياسي جديد في العالم يجب أن تصاحبها الخطوات اللازمة نحو تحسين البناء الاقتصادي العالمي وتمديداته . وما من شك في أن منظومة الأمم المتحدة كانت أداة فعالة في تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية الى البلدان النامية . بيد أن المشاكل الأساسية بدو بالجووع والقر في العالم وامتدادها الى مشكلة الديون للبلدان النامية ما زالت بدون حل .

ان العديد من القضايا العالمية والمسائل الاقليمية المدرجة على جدول اعمال هذه الدورة كانت مدرجة في السنوات السابقة والواقع أن بعضاً منها ظل مدرجاً منذ انشاء المنظمة وان نحتفل اليوم بالذكرى الأربعين للبداية الجديدة التي تمت في سان فرانسيسكو لا تزال الصراعات المسلحة المستمرة والمواجهة واعمال العنف سيطرة على المشهد الأول .

وتلتزم حكومتي بتأييد كل جهد واقعي يهدف الى تحسين المناخ الدولي وتعزيز التوصل الى حلول عادلة ومنصفة للمشاكل الراهنة بالطرق السلمية . والنهج الأساسي لحكومتي بالنسبة لجميع القضايا الدولية والاقليمية والثنائية يسترشد بالأهمية القصوى التي نوليها للحوار والمفاوضات . ان موقعنا الجغرافي وخبرتنا يعززان باستمرار وعينا بالحاجة الأساسية الى تحقيق السلم والأمن الاقليميين والدوليين . تلك هي الدعائم الأساسية للسياسة الخارجية التركية التي أرساها منذ أكثر من ٦٠ عاماً مضت مصطفى كمال أتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية .

ان تحسين العلاقات بين الشرق والغرب مفتاح التقدم نحو حل المشاكل الحيوية المتعلقة بالمستقبل ، وفي الواقع ، ببقا* البشرية ذاته . ويظل السعي من أجل تحقيق الانفراج من خلال الحوار البناء* والتعاون واسع النطاق ، وتعزيز السلم عن طريق اقامة توازن عسكري مستقر عند أدنى مستوى ممكن للقوات من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، الأهداف الأساسية التي تؤكد ، مرة أخرى ، التزامنا بها في هذا السياق .

لقد رحبنا بالمفاوضات الجارية في جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول أسلحتهما النووية الاستراتيجية ومتوسطة المدى ومنظومات الدفاع والفضاء* ان هذه المفاوضات الرامية للتوصل الى اتفاقيات فعالة بين البلدين تلقى التأييد من كل الأمم . ومن شأن الاعتدال وضبط النفس في السياق العام للعلاقات الدولية أن ييسر التوصل الى اتفاق في المجالات الثلاثة للتفاوض .

لقد ظل الافتقار الى الثقة أكثر سمة بارزة في الساحة الدولية لآمد طويل ، والقوى بظلال عدم الطمأنينة على المستقبل نتيجة تزايد التوترات ومخاطر المواجهة . وقد انعكش اجتماع القمة القادم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الآمال في بذل جهود في المستقبل من أجل عكس مسار ذلك الاتجاه تدريجيا . ونأمل أن يؤدي احراز التقدم صوب تفهم أفضل بين البلدين في النهاية ، الى المساعدة على تمهيد الطريق للتوصل الى نتائج ملموسة في المجالات الأخرى ذات العلاقة .

يعتبر بنا* الثقة على نطاق أوسع مطلبا هاما لنجاح مبادرات نزع السلاح . ان التقدم في جميع مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح عن طريق الاتفاقيات المتوازنة والقابلة للتحقق لا يزال هدفا أساسيا في هذا المجال .

وتجربى حاليا مفاوضات بهدف اجراء تخفيضات يمكن التحقق منها فى القــــوات التقليدية فى أوروبا واتخاذ تدابير لهذا الثقة يمكن التحقق منها تشمل أوروبا بأسرها ، لكنها لم تفض بعد الى وضع اتفاقات مهمة عسكريا وملزمة سياسيا . وعلى الصعيد العالمى ، يعد الحظر الشامل الذى يمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية المهمة الملحة فى مواجهة انتشار استخدام هذه الأسلحة .

ويعتبر التعاون الدولى فى مجال تعزيز واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر او الجنس او اللغة او الدين ، أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة . وتجسد حقوق الانسان التى أكد عليها الميثاق مفهوم عدم التمييز . وهي تتصل مباشرة بمفاهيم السلم والأمن والعدل على الصعيد الدولى . ولا بد أن تؤدى الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الانسان ، كنظام الفصل العنصرى ، الى اثاره رد فعل من جانب المجتمع الدولى وتخلق توترات تهدد السلم والاستقرار ، لذا يجب القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى بجميع أشكالهما . ولا يزال الوضع الخطير والاضطراب الاجتماعى والسياسى فى جنوب افريقيا ، الناشئان عن سياسة جنوب افريقيا العنصرية ، يلقيان عبئا ثقيلا على الضمير البشرى والعلاقات الدولية .

ان تركيا لم تقم قط بروابط سياسية أو اقتصادية مع نظام بريتوريا العنصرى ، وقد رفعت صوتها فى كل مناسبة مدددة بالسياسة اللانسانية والمهينة التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء . ويحدونا أمل صادق فى أن يتمتع قريبا كل مواطنى جنوب افريقيا بحقوق الانسان والحريات الأساسية .

والى جانب أن عام ١٩٨٥ يشهد الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة فإنه يوافق أيضا مرور ٢٥ عاما على اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلى الرغم من الاسهام الكبير الذى قدمته الامم المتحدة فى عملية تصفية الاستعمار على مر هذه السنوات ، فإننا مازلنا نواجه حالات مازال الاستعمار والقمع قائمين فيها .

وقد ركز الرأي العام العالمي انتباهه هذا العام أكثر من أى وقت مضى ، على التطورات في الجنوب الأفريقي وطالب جنوب أفريقيا باصرار ، في إطار الام المتحدة وخارجها سواء بسواء ، بأن تغير جذريا سياساتها تجاه ناميبيا . وتتحمل الام المتحدة بمسؤولية قانونية مباشرة عن تحقيق استقلال ناميبيا ، بالعمل على تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للقرار الذى اتخذه مجلس الامن بالاجماع .

من الواضح ان ان الاعمال الانفرادية التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا تشكل تحديا مباشرا لتوقعات الرأي العام العالمي . ولا يمكن التفاوض عن انكار البعد الانساني للمشكلة او عن الاستخدام المتواصل لأراضي ناميبيا كمخبر أمامي لشن العمليات العسكرية ، ولا يمكن اتخاذ موقف متساهل بشأنها .

صفتنا عضوا مؤسسا في مجلس الام المتحدة لناميبيا ، سنواصل تقديم الدعم الى النضال المشروع والعدل لشعب ناميبيا والى جهود الأمين العام من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن استقلال ناميبيا .

وثمة مجال آخر يتطلب وعيا أكبر وتعاوناً دولياً حازماً هو الارهاب بجميع أشكاله . نحن نرى ان الارهاب الدولي تهديد مباشر لحقوق الانسان . فيما أن الحق في الحياة هو أكثر حقوق الانسان بدهاءة وأوضحها ، فمن الواجب أن تكفل له حماية أشد فعالية ازاء ذلك التهديد . وقد اصبح اتخاذ التدابير وتشجيع التعاون الدولي الفعال للحيلولة دون حدوث أعمال الارهاب الدولي ومكافحتها والمعاقبة عليها مهمة ملحة . وعندما يتذكر المرء الروابط التي ثبت وجودها وتسنّى الكشف عنها بين الاتجار في العقاقير المخدرة وتهريب السلاح وبين الارهاب الدولي ، لا يمكن أن يظل هناك أى تردد بشأن ضرورة مكافحة هذا الخطر الحقيقي الذى يهدد البشرية والحياة الدولية .

وبؤسفي أن أقول انه قد حدث منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة انتهاكات جديدة واسعة النطاق لحقوق الانسان بالاضافة الى ما كان موجودا منها بالفعل . وفي بعض الحالات ، حرمت اقلية وطنية ، تكفل لها الحماية بموجب اتفاقات دولية ، من حقوقها

الأساسية . ويتضمن القمع واسع النطاق أساليب مثل الاجبار على تغيير الأسماء أو الهوية ، والتدخل في ممارسة الشعائر الدينية ، ومنع الحفاظ على التراث الثقافي والعرقى وحظر الهجرة . ولا يمكن لأى حجج تاريخية مufقفة ان تبرر مثل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان . ونأمل أن يجد المجتمع الدولي سبلا لمعالجة هذه الحالة غير المحتملة الستي تتنافى مع كل المعايير الأساسية للمجتمعات المعاصرة .

ان الحالة المأساوية في الشرق الاوسط التي تشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن العالميين تتطلب منا أكبر الاهتمام . ونحن نعتقد انه لن يمكن التوصل الى حل دائم الا اذا اعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد يوفر النهج المشترك الذى اتفق عليه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فرصة لقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ونرجو أن يتحقق أملنا في الا تهدر جميع الاطراف المعنية مباشرة امكانية الاستفادة من الغرض التي توفرها هذه المبادرة وأن تتحلى بحسن النية المتبادلة وسعة الأفق السياسية . غير أننا ندرك أن السلم في الشرق الاوسط لا يتجزأ وأنا سنظل عاجزين عن تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة في الشرق الاوسط التي تلبي الحقوق المشروعة لجميع الأطراف وتستجيب لشواغلها . مادامت اسرائيل لم تنسحب من الاراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس .

وما يدعو للأسف الشديد أن اسرائيل بدلا من أن تتخذ موقفا تصالحيا يمكن أن يسهم في زيادة فرص التسوية التفاوضية ، تواصل القيام بما من شأنه زيادة تفاقم الحالة . فالاعتداء الذى قامت به اسرائيل مؤخرا على سيادة دولة محبة للسلم هي تونس ، يجب أن يدان باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للميثاق .

وقد تابعنا طوال هذا العام ، بقلق متزايد وكثير من الانزعاج ، التطورات التي أحبطت بصورة مأساوية آمال عودة الهدوء والنظام الى لبنان . لقد أهدنا دائما صون سيادة لبنان ووحدة أراضيه كعنصر أساسي للاستقرار في المنطقة . وفي هذا السياق ، يحتاج لبنان في سعيه لمواجهة الفوضى الحافلة بالمخاطر السائدة للأسف على ارضه مواجهة فعالة الى دعمنا جميعا ، وانه ليستحقه . ومن ثم ، فاننا نطالب اسرائيل بأن تسارع بمسح كل

عناصر قواتها التي لا تزال موجودة في جنوب لبنان . ان أن أى تأخير لا مبرر له في ازالة
العقبات التي تمنع لبنان من استعادة وحدته الاقليمية وتحقيق المصالحة الوطنية بنأى عن
أى تدخل خارجي ، ستترب عليه زيادة المعايزة الانسانية وعرقلة الجهود الدبلوماسية
الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الأوسط في مجمله .

وتشعر تركيا بالأسى العميق ازاء استمرار الحرب بين ايران والعراق وتصاددها ، تلك الحرب التي تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة . وما أن بلدنا هو الجار الوحيد لايران والعراق معا ، وتربطه بالبلدين علاقات صداقة وثيقة ، فاننا نبذل جهودا مكثفة لوضع حد لهذه الحرب المدمرة في أقرب وقت . ونحن نأسف أسفا عميقا للمعاناة البشرية والخسائر المادية التي حاقق بالدولتين ، كما نأسف ، لأن الجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمتنا وشخصيات بارزة أخرى لم تفض حتى الآن الى أية نتائج ملموسة .

كما أن تركيا تعمل على تقديم اسهامها في هذه الجهود سواء على المستوى الثنائي ، أو في إطار لجنة السلام التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي . ونحن نواصل الحوار مع الطرفين ، وما زلنا على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة . ونأسف لأنه حتى الآن لم يتسنى التوصل الى أرضية مشتركة للاتفاق بين الطرفين يمكن ان تشكل أساسا لتحقيق سلم مقبول ودائم ومشرف للطرفين . وفي الوقت نفسه ، تسهم تركيا ، من خلال الهلال الاحمر التركي ، في عملية تبادل أسرى الحرب بين البلدين ، وهذا من شأنه التخفيف نوعا ما من المعاناة الهائلة التي تجلبها هذه الحرب .

ولا تزال الحالة في افغانستان تشكل مصدرا للقلق ، وتؤثر تأثيرا سلبيا على المناخ الدولي . ونحن نحترم ونقدر اصرار الشعب الأفغاني على ممارسة حقه فير القابل للتصرف في تقرير مصيره ، وتحقيق انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من افغانستان ، وضمان العودة الطوعية للاجئين الافغان الى بلادهم . وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب مجددا عن امتناننا لحكومة باكستان لما أبدته من موقف صادق وناء ازاء جهود الأمين العام والمساعدة الانسانية التي تقدمها للملايين من اللاجئين الافغان . وتشكل الانتهاكات المتكررة للمجال الجوي الباكستاني والأراضي الباكستانية مصدر قلق خاص لنا .

وليست الحالة في كموتشيا بأقل أهمية مما أسلفنا ذكره . لا بد من نيل سياسة السعي الى فرض حل عسكري على كموتشيا ، تلك السياسة التي تزعزع الاستقرار في جنوب شرقي آسيا وتتسبب في معاناة انسانية يعجز عنها الوصف . ان الحل السياسي الشامل

يستوجب انسحاب القوات الاجنبية من كموتشيا ، وممارسة الشعب الكموتشي لحقه في تقرير المصير. وفي هذا الصدد ، ما فتئنا نؤيد جهود البلدان الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، التي تعمل دوما من أجل اقرار تسوية سياسية .

ونود أيضا التشديد على الاهمية التي نوليها لمواصلة السعي لاجراء حوار فعال في شبه الجزيرة الكورية بغية ايجاد حلول سلمية لكل المسائل المعلقة بين الطرفين تفسح امامهما الطريق للانضمام الى عضوية منظمنا العالمية . ان التأكيد على الأبعاد الانسانية للمشاكل القائمة ، من شأنه ان يسهم اسهاما فعالا في تهيئة المناخ المواتي الضروري لاجراز تقدم ملموس . لذلك نرحب بالجهود التي تبذل مؤخرا بهدف تخفيف حدة التوتر بين شطرى كوريا .

ولا تزال أمريكا الوسطى تعاني من التوترات الاقليمية والصراعات المسلحة ، رغم جهود مجموعة كونتادورا . ان العلاقات السياسية المتوترة ، بالاقتران مع استمرار وجود المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، تؤثر تأثيرا معاكسا على عملية السعي الى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . كما ان المناخ المحفوف بالواجهة ، والذي امتد الى خارج المنطقة ، كان له أثره السلبي على العلاقات الدولية . ووجدونا الامل في أن يتسنى الحفاظ على قوة دفع العملية التي بدأتها مجموعة كونتادورا . كما نتمنى أن تظل هذه العملية تحظى بالتأييد السياسي الحقيقي من جانب كافة الاطراف المعنية .

اتساقا مع نهجنا الأساسي الرامي الى تسوية المنازعات الدولية عن طريق المفاوضات نؤيد جهود بعثة المساعي الحميدة للامين العام للأمم المتحدة الخاصة بالمسألة القبرصية . لكننا نأسف لأن الفرصة التاريخية التي أتاحتها مؤتمر قمة ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ قد أفلتت ، نتيجة لتعنت الجانب القبرصي اليوناني . ويجدر بنا التأكيد هنا على أن الموقف الاساسي لليونان التي ترفض المبادئ المتفق عليها بشأن المحادثات الجارية بين القبارصة الاثراك والقبارصة اليونانيين ، يشكل عقبة كأداء تعترض سبيل حل المشكلــــــــــــــــة القبرصية .

أما فيما يتعلق باتجاهات واحتمالات تطور الاقتصاد العالمي ، فإن النتائج الشاملة المستخلصة من السنوات القليلة الماضية تحتم ضرورة اجراء عملية اعادة تقييم شاملة للحالة. لقد بدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش بعد أطول وأخطر انتكاسة منذ الحرب العالمية الثانية. لكن ذلك الانتعاش محدود في نطاقه وحجمه ؛ وهو في واقع الحال يتصف بتباينات كبيرة بين بلد وآخر. فبينما أصبح معدل النمو سريعا في بعض الاقتصادات ، ظل في البعض الآخر بطيئا أو لا يكاد يذكر. وفي هذا السياق ، يتطلب الوضع في كثير من البلدان النامية الاهتمام الفوري ، حيث أن تلك البلدان لا تزال تواجه مشاكل اقتصادية حادة تعوق على نحو خطير احتمالات تطورها في المستقبل . ان الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة لا تزال معرضة للخطر وخاصة بسبب وجود مسائل معلقة تتصل بالتعديل الهيكلي ، والتجارة الدولية والنقد والتمويل .

ولقد اضطرت غالبية البلدان النامية الى خفض وارداتها خفضا جذريا نتيجة للتدق غير الكافي للعملات الاجنبية . وقد تؤدي هذه الحالة الى زيادة فقر تلك البلدان مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية وانسانية وسياسية خطيرة . اما تلك البلدان النامية التي تستطيع زيادة انتاجيتها وقدراتها التصديرية فانها تصطدم بحواجز تجارية ضخمة ، وقيود على الواردات تفرضها البلدان الصناعية . وهذا الوضع يخلق في معظم الاحوال صعوبات متعلقة بخدمة الديون ، ويؤدي الى خفض اضافي في الواردات والاستثمارات .

كل هذا يزيد من الحاجة الحادة الى اعطاء قوة دفع جديدة للحوار بين الشمال والجنوب . وتلك احدى المهام الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . فالجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم ترق حتى الآن الى مستوى توقعاتنا . وشدة دور هام يتعين على جميع البلدان ان تضطلع به في هذا الصدد . وجهود البلدان النامية لا تكفي وحدها لأن تؤتي ثمارها المرجوة . ان التجارب الأخيرة التي مرت بها بعض البلدان النامية

التي طبقت تدابير تكيف قاسية ، تثبت لنا أن هذه الجهود ستظل غير كافية اذا ظلت الظروف السائدة في البيئة الخارجية تؤثر عليها تأثيرا سلبيا . وقد تكون لخبرة بلادي في هذا الصدد بعض الأهمية . فقد كان نجاح الخطوات التي بدأنا في اتخاذها منذ ١٩٨٠ ، وزدنا من قوة دفعها خلال السنتين الماضيتين هذا النجاح كان نتيجة لتصميمنا على تنفيذ برنامج تكيف فعال لكن السياسة الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية تخلق عقبات كبرى تؤدي الى احباط جهودنا . وواقع الأمر أنه من الأهمية بمكان عكس مسار النزعات الحمائية المتزايدة . والمأم تفتح البلدان متقدمة النمو عن عزمها على الاخذ بزماء عملية تستهدف تخفيف التدابير التجارية التقييدية والغاءها ستظل البلدان النامية تواجه صعوبات جمة في سعيها من أجل النجاح في تطبيق استراتيجيات نمو قائمة على زيادة الصادرات . ومن ناحية أخرى ، من صالح البلدان متقدمة النمو ايضا ان توقف سياساتها الحمائية ، لأن تلك السياسات تقلص من المستوى العام لأنشطتها الاقتصادية ، وتحول تلك الأنشطة الى مجالات أخرى أقل إنتاجية .

وفي مجالي النقد والتمويل ، لا بد من انتهاج السياسات الوطنية الملائمة المتعلقة بالنقد والميزانية ، فهي مطلوبة ، لكنها غير كافية . والجهود الدولية مطلوبة أيضا لايجاد حل لمشكلة المديونية ، وتحسين الظروف لزيادة تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية .

كما يجب علينا الا نغفل البعد الانساني للتنمية الاقتصادية . فمناقشات المائدة المستديرة التي نظمت في اسطنبول في الشهر الماضي تحت الاشراف المشترك لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمائدة المستديرة للشمال والجنوب أتاحت فرصة طيبة للقيام بتقييم شامل لهذا الموضوع الهام .

وكما جاء في البيان الختامي لمناقشات اسطنبول :
 " أدت الضغوط الدرية والمحلية الأخيرة الى اهمال البعد الانساني
 في التنمية اهمالا خطيرا ، وما لم يعالج ذلك الاهمال ، سيفسد ويعرقل
 التنمية في المستقبل بالنسبة لجيل واحد مقبل على الأقل " .
 ان الحالة التي يواجهها العالم لا تبعث على التفاؤل ، غير أننا نعتقد أن
 اصرارنا المشترك يستطيع ان يجعلنا نتوصل الى مستقبل أكثر سلاما ورخاء وبتغلب على
 كثير من الصعوبات التي تواجهنا .

ينبغي ان نسعى جميعا الى احلال الصالحة والتفاهم محل المواجهة ،
 واحلال الحوار محل التوتر ، واحلال نهج عالمي أكثر مسؤولية في معالجة مشاكل العالم
 الاقتصادية محل التدابير الاقتصادية التقييدية ، فلا يمكن أن ندع الفقر والجوع
 ينتشرا . ويجب ألا تسمح حكمة المجتمع الدولي الجماعية لهذه المشاكل بأن تترعرع .
 وليس هذا واجبا علينا حياي الجيل الحالي وحده بل حياي الأجيال المقبلة أيضا .

السيد هيلم (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي،

يا سيدى الرئيس ، بالنيابة عن حكومة ماليزيا أن أهنيكم على
 انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة . ان انتخابكم بالا جماع
 لرئاسة هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة يفصح عن الاحترام العظيم لكم كدبلوماسي
 ذى قدرة وخبرة بارزتين . واني على ثقة من أنكم ، شأنكم في ذلك شأن سلفكم ،
 ستقودون هذه الدورة الأربعين بفعالية ومهارة . وأود أيضا أن احيي أميننا العام
 الموقر الذى أثبت أن أكثر انوظائف صعوبة في العالم يمكن الاضطلاع بها فعلا على
 نحو خلاق وفعال .

ان الأمم المتحدة تجتمع للدول ذات السيادة ، والعالم هو دائرتها الانتخابية .
 وفي البداية ، وفي ضوء الآمال المعلقة على الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ،

اسمحوا لي أن أعلن بغير تردد أن الأمم المتحدة قد قامت بعمل جيد ، ومع أنها يمكن أن تفعل ما هو أفضل ، فإن العالم بلا شك أفضل منه اليوم عما كان في عام ١٩٤٥ ، على أن هناك فعلا حاجة الى القيام بالمزيد ، ونحن نواجه تحديات تهدد الأمم المتحدة كمحفل للديمقراطية الجماعية .

ان العمل الفعال للأمم المتحدة صعب حتى دون أن نوضح في طريقنا العقبات . وأولئك الذين يحصلون على ما يريدون يزيدون من هذه الصعاب عن طريق الدعاية . وتزعم تلك الدعاية أن كثيرا من الدول الأعضاء تصوت مع أو ضد إحدى الدولتين العظميين الرئيسيتين . وهي دعاية زائفة ومثينة وتنازل من حق الدول الاعضاء وغدرتها على التصويت . وبالنسبة لي ، فإن اتفاق انماط تصويتنا مع واحدة أو أخرى من الدولتين العظميين الرئيسيتين يتوقف على موقف تلك الدول العظمى ذاتها . ونحن نرفض الزعم القائل بأن الأمم المتحدة تسيطر عليها أغلبية آلية وأن هذه الأغلبية الآلية تدفع الى اصدار قرارات متطرفة غير واقعية . فمثل تلك المزاعم لا تأخذ في الاعتبار الجهود المسؤولة الشاقة التي تبذل للتوصل الى توافق الآراء بالنسبة للقضايا الكبرى . وبالقطع لا بد أن يؤخذ في الحسبان أننا نصوت على القضايا ولا نصوت ارضا لمن نرغب في ارضائهم أو اغضابا لمن نريد اغضابهم فيمما يتعلق بتلك القضايا .

وفي حين يجب أن تهتم الدولتان العظميان الرئيسيتان بقضايا الجسد انعيف الدائر بينهما ، سنقوم نحن الذين لا علاقة لنا بتلك القضايا ببراز الحاجة الى الحوار الرشيد المتعقل ، لأن ذلك الحوار قبل كل شيء ، هو ما تدور حوله الديموقراطية ، وما يدور حوله عمل الأمم المتحدة أو يجب أن يدور . ولا شك أننا سنبدل كل ما في وسعنا لكي نضمن أن المناقشات ستلغي الضوء ولا تولد الحرارة ، وان التوصل الى القرارات سيكون بأكبر قدر ممكن من توافق الآراء .

ومع ذلك ، فهناك جانب لهذا الموضوع يجب علينا ألا ننساه ، وهو أن المستقبل يثير اليأس ولا أمل فيه تقريبا . ونحن نرفع اصواتنا فقط على أمل أن نسمع نحن وهم . ونسعى الى الاعراب عن مناشدتنا وغضبنا باسم المعذبين في الأرض ، الفقراء المحرومين الغرباء وهم جميعا جزء من انسانيتنا المشتركة ، ونسعى الى تذكير اللامبالين والراضين عن أنفسهم بفظائع الفصل العنصرى والازدراء القاسي لحقوق الشعب الفلسطيني والنضال المتواصل لجانب كبير من أبناء الجنس البشرى من أجل ضمان الحد الأدنى من المعيشة اللائقة لأنفسهم وأطفالهم . واني اجازف بالقول بأن نعمة الحوار الدولي سوف تتغير بما لا يمكن تصوره لو أمكننا أن نتآزر كلنا معا ونحن نعمل على معالجة هذه القضايا الثلاث بالذات .

اننا نشعر بالسخط الشديد على ضلال نظام الفصل العنصرى الذى يسعى الى القضاء قضاء تاما على كل حق أساسى للأغلبية العظمى ، على أساس اللون ، كما نشعر بالسخط على وحشية وقسوة نظام جنوب افريقيا الذى يعلن الحرب على كل من يجرؤ على تحدى مسلماته عن سيادة الجنس الأبيض ، وهو نظام يقوم بالغزو العنفي وزعزعة الاستقرار ويروّع جيرانه . وقد كان عدوانه على انغولا في الأسبوع الماضى آخر مثال على ذلك .

وهو يتشبث بنا ميبيا ، متحديا بذلك المجتمع الدولي . ونحن نشعر بالسخط ازاء ازدواجية أولئك الذين ، بعد أن نطقوا أخيرا بكلمات الادانة ، مضوا يتلمسون كل الدرائع الممكنة حتى لا يقوموا بشيء فعال . ان نظام الفصل العنصرى آفة أخلاقية وتهديد للعالم ، ولا بد أن نعلن معا تصميمنا على العمل من أجل القضاء عليه في اطار زمني معقول .

وإذ انتقل الى فلسطين ، فإن ما نصر عليه هو الالتزام باقامة دولة مستقلة لفلسطين ، إذ اني لا أتصور كيف يمكن الجزم بأن الفلسطينيين وهم شعب قديم وله تاريخ يمكن أن ينكر عليه الحق في أن يكون له وطنه المستقل الخاص به . ومن هنا ، نرفع أصواتنا سخطا على تشدد اسرائيل وانتهاجها لسياسة الضم التي تتبعها - وغزوها لجيرانها ومعاملتها لضحاياها معاملة وحشية . ونحن نشعر بالسخط ازاء العدالة الاسرائيلية المزعومة الي شاهدناها مؤخرا على نحو شائن في العدوان الذي شنته اسرائيل على تونس منذ ثلاثة أيام . على اننا نشعر بالسخط أيضا على أولئك الذين يواصلون اعطاء اسرائيل دعما بلا حدود مما يشجعها على الامعان في تشدد ها . فهل من عجب إذ أن نكون قد تحررنا من الهم ؟

أشرفت آنفا الى النضال المستمر للكثيرين في هذا العالم من أجل تحسين أحوالهم الاقتصادية ، وهو نضال في بعض الأحيان لا يعد وأن يكون نضالا للابتعاد ولو قيد أنملة عن الذهاب الى الفراش جوعى كل ليلة ، وهذا قدر ما يقرب من ٨٠٠ مليون نسمة من البشر على ظهر هذا الكوكب . وهنا اطالب بضرورة أن يكون لدينا شعور الالحاحية والهدف المشترك . كما يجب ان نهتم - بنفس القدر من النشاط - بالبطالة الكبيرة في عالم تهدد فيه مشكلة الديون بقاء النظام المالي الدولي الذي انخفضت فيه الاسعار الحقيقية للسلع الأساسية التي أدنى مستوى لها خلال الأعوام الـ ٥ الماضية حيث رفعت الحماية رأسها على نحو

أشد خطورة . ورغم ذلك ، ظل العمل الايجابي على الصعيد الجماعي مفتقدا . الا أنه لا وجود اليوم ، للأسف ، لأى محفل دولي فيه أى حوار جاد بين الشمال والجنوب . ان التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يجب - بطبيعة الحال - أن تظل مسؤوليتنا الأولى . على أن الجهود التي تبذلها في ظل صواب بالغة لا بد وأن تقتزن بحمل من جانب البلدان متقدمة النمو في شكل تدفقات مالية ودعم للتجارة وسياسات نقدية واقتصادية داعمة - هذا ليس استجداءً للصدقة أو الاحسان لكنه مجرد تذكيرة بتكافل العالم المعاصر والمصالح المشتركة وبالتالي المسؤولية المشتركة . ومع ذلك ، تظل تجربة السنوات القليلة الماضية باعثة على القلق . فلقد رأينا الكثير من الحواجز التجارية والتلاعب في الاسواق على حساب منتجي المواد الأولية ، والأندية الاقتصادية الخاصة والمعرنة التي تقدم على شكل عتاد حربي يفيد من يقدمه أكثر من يحصل عليه . ان التحدى عاجل وملح وأساسي والاحتمالات كئيبة ، الا اذا أمكننا أن نرقى معا الى مستوى ذلك التحدى .

اننا جميعا نواجه تحديا مشتركا ونشارك جميعا في اهتمام مشترك ببقاء الجنس البشرى . ان التاريخ لن يكون قد علمنا شيئا اذا تجاهلنا حقيقة ان الحربين العالميتين نجمتا - الى حد ما - عن عجز الدول الكبرى عن تحقيق الحد من التسليح الوطني أو تخفيضه من خلال اتفاقيات دولية . ونحن نعترف بأنه لا يمكن تحقيق أى تقدم نحو نزع السلاح النووى الا اذا اتبعت المقترحات الخاصة به من الدول النووية الكبرى ذاتها ، وقبلت الدول الكبرى معا اجراء تحسينات حقيقية ونوعية في علاقاتها . ولهذا يحدونا الامل في أن يكون الاجتماع الذى سيعقد غريبا بين الرئيس ريغان والسكرتير العام غورباتشوف ، بدءا لروح تعاون حقيقي وبداية لفتح الطريق امام نزع السلاح النووى . ان التهديدات التي يتعرض لها العالم لا تنبع فقط من احتمالات الفناء النووى ، بل تنبع ، أكثر من ذلك ، من الحروب والصراعات المحلية المحدودة . ومن المحزن أن

هناك أمثلة كثيرة للغاية على ذلك ، الا اني سأشير هنا فقط الى الحالة في أمريكا الوسطى وافغانستان وجنوب شرقي آسيا . ففي كل من هذه الأمثلة نجد مبادئ هامة من الميثاق ، كمبادئ عدم استعمال القوة ، ووحدة أراضي الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتسوية السلمية للمنازعات ، معرضة جميعا للخطر .

في أمريكا الوسطى ، تقترب الحالة بسرعة من نقطة حرجة : فإما أن تتحرك عملية كوندادورا قدما الى الامام ، واما أن يبدأ اتجاه خطير من التردى تترتب عليه آثار مفعجة . ان ماليزيا تؤيد الدول الأعضاء في مجموعة كوندادورا فيما تبذله من جهود اقليمية لحسم القضايا اقليميا بمنأى عن الصراع العقائدي بين الشرق والغرب . فهذه الجهود الرامية الى ضمان أن يكون هدف نضال الشعوب من أجل الحرية والتنمية والعدالة تحقيق مصالحها فقط دون تدخل خارجي ، جهود تستحق تأييدنا جميعا .

وفي افغانستان لا تزال الحرب الدموية الشرسة تدور رحاها والضحية هو شعب تلك الأمة العريقة الشجاعة . ان الأمم المتحدة لا بد وان تجعل هذا الشعب يعرف أن قضية حريته لم تُنس ، وبذلك توجه رسالة الى كل الأمم ، قويتها وضعيفها ، مفادها اننا لن نسمح مطلقا للقوة بأن تحسم مصير أية أمة .

ان ماليزيا تطالب الجميع بتقديم المساعدة العاطفية لمناضلي المجاهدين فسي
سبيل الحرية في كفاهم الجسور ، كما تطالب أيضا بدعم الجهود التي يبذلها الأيمن
العام للتوصل الى حل سياسي دائم .

وما زال احتلال فييت نام لكبوتشيا مستمرا بالتحدى لارادة المجتمع الدولي التي
أكدتها هذه الجمعية مرارا وجلاء في القرارات التي أصدرتها . ولقد مرت الآن سبع
سنوات ، لكن يتعين على هذه الجمعية أن تثابر وتؤكد أنها ستواصل اهتمامها ما دامت
هناك ضرورة لضمان عودة السلم والحرية وتقرير المصير الى شعب كبوتشيا ، ان ينهض
لهذه الجمعية ألا تبيع مبادئها أو أن تقع فريسة لأي من أساليب الخداع التي ترمي الى
تجنب النظر في القضيتين الأساسيتين وهما : انسحاب قوات الاحتلال الفيتنامية وممارسة
شعب كبوتشيا لحقه في أن يختار حكومته بنفسه .

ان ماليزيا وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا الأخرى وان ظلت متمسكة بمبادئها ،
قد أبدت دائما المرونة والاخلاص في سبيل وضع حد لهذا النزاع بالطرق السلمية . وفي
الآونة الاخيرة ، اقترحنا اجراء محادثات عن كيب كوسيلة للخروج من المأزق الراهن . وما
يدعو الى الأسف ، أن رد فييت نام على ذلك كان سلبيا . وقد أعلنت ماليزيا وبلدان
الرابطة الأخرى مرارا أنها ملتزمة بحل سياسي ، لا عسكري ، للنزاع الحالي . وقد
شعرنا بالغبطة ان وجدنا أن هناك محادثات تجرى بالفعل بين فييت نام وبلدان الرابطة
وبلدان أخرى في سبيل تحقيق هذه الغاية . لكن هذه المحادثات لم تسفر للأسف عن
أية نتائج . ولعل أبرز الدلائل الحية على نوايا فييت نام حتى الان ، هو الهجوم
العسكري الضخم الذي شنته خلال فصل الجفاف الأخير .

ان ماليزيا ، ان تنظر الى المستقبل ، تود أن تسهم في اقامة عالم أكثر أمنا
ونظاما من خلال اثاره القضايا ذات الاهمية العالمية التي نرى أن باستطاعتنا ، بل وان
يتعين علينا أن نتخذ اجراءات بشأنها . ومن ثم ، اثار بلدي ، مع بعض البلدان الأخرى ،
مشكلة العقاقير المخدرة ومشكلة انتاركتيكا .

وتتضح ضخامة مشكلة العقاقير المخدرة بجلاء من النتائج التي توصلت اليها

احدى الدراسات أجريت أخيرا وجاء فيها ان حصيللة الاتجار في الكوكايين والهيريوسين والماريجوانا في دولة كبرى واحدة يقدر بما يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ بليون دولار في السنة وهو مبلغ ربما يجاوز بقدر كبير الميزانيات الوطنية لمعظم البلدان النامية مجتمعة .
 وفضلا عن الأضرار البشرية المأساوية لادمان المخدرات ، فان وجود هـذـه الموارد الهائلة في أيدي تجار المخدرات ومهربيها لهو أوضح دليل على ذلك البعد المتغير لمشكلة المخدرات في العالم ، فهي مشكلة لم يعد من الممكن اعتبارها مجرد مشكلة اجتماعية أو انسانية ، بل مشكلة تهدد استقرار ونمو وأمن ، بل وبقا السـدول والحكومات ذاتها . ولهذا ، تصر حكومتي ، مع آخرين ، على ضرورة معالجة مشكلة المخدرات الدولية على نحو عاجل للغاية . وانطلاقا من الاحساس بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة ، يتعين على هذه الدورة للجمعية العامة أن توافق بالاجماع على اقتراح الأمين الدعوة الى عقد مؤتمر دولي يبحث في موضوع المخدرات في عام ١٩٨٧ حتى يمكن البدء في العمل التحضيري على وجه السرعة .

ان الحقائق المتعلقة بقارة انتاركتيكا معروفة تمام المعرفة . فهي تغطي عـشـر الكرة الأرضية ولا يوجد أي اتفاق بشأن السيادة عليها وتحتل موقعا استراتيجيا ونظامها الايكولوجي ضعيف ولها أهمية طمية هائلة وغنية بالموارد البحرية والمعدنية . لذلك فالسؤال هو : كيف يمكن ادارة مثل هذه المنطقة من المعمورة لتحقيق أفضل المصالح للانسانية جمعا ؟ ولماذا تستبعد الأمم المتحدة من المشاركة في ذلك ؟

وفيما يتعلق بقارة انتاركتيكا ، فان حكومة بلدي لا تسعى الى مواجهة السـدول الأطراف في معاهدة انتاركتيكا ، أو هدم ما توصلت اليه بنجاح ، بل نسعى الى اضافة المزيد من البناء الى ما أنشأته تلك الدول . وان نأخذ في الاعتبار خصائص قارة انتاركتيكا نود أن نرى اقامة نظام لادارة هذه القارة يكون مسؤولا أمام المجتمع الدولي ويتمتع للوكالات الدولية ذات الصلة أن تشارك فيه على نحو مباشر ، نظام من شأنه أن يكفل اقتسام الثمار الناتجة عن استغلال موارد هذه القارة على نحو أكثر انصافا باعتبارها تراثا مشتركا للانسانية ، على أن تؤخذ في الاعتبار مواقف الدول المطالبة بها . وبعبارة

أخرى ، ينبغي أن تكون المسؤولية والمشاركة والانصاف عناصر النظام الذي يدير قارة انتاركتيكا .

وان نتناول هذه المسألة ، نعترف بأنها تنطوي على قضايا معقدة قانونا ، وحساسة سياسيا . ولهذا ، تؤمن ماليزيا بأنه يجب انشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لكي تبحث بصفة خاصة في العلاقة بين نظام معاهدة انتاركتيكا ومنظومة الأمم المتحدة من أجل التوفيق بين مصالح المجتمع الدولي الأكيدة في انتاركتيكا ، وبين ما هو موجود فعلا وما تسنى تحقيقه في ظل نظام معاهدة انتاركتيكا .

لقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة تطور المؤسسات الدولية بحيث باتت لدينا اليوم الأدوات اللازمة لمعالجة الكثير من المشاكل التي تواجهنا . ومع ذلك ، يثار شكك متزايد التساؤل حول ما اذا كنا نريد استعمال هذه الأدوات ، وما اذا كنا لانزال نؤمن بأن الطريق الى المستقبل يكمن في التعاون متعدد الأطراف . ان الطريق الى التعددية محفوظ بالاحباط ، ليس فقط بالنسبة للدول الكبرى التي كثيرا ما تغريها بدون شك الحلول المنفردة والمختصرة ، بل بالنسبة لكثيرين آخرين أيضا يرون أن التقدم المحرز في القضايا ذات الأهمية والحيوية ضئيل للغاية . الا أن ذلك يظل ، في المدى الطويل الطريق الوحيد الممكن للنهوض بمصلحتنا المشتركة في عالم ينعم بالسلم والحرية والتنمية والعدالة الانسانية . وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، تتعهد ماليزيا ببذل قصارى جهدها بكل السبل العملية لتعزيز روح التعددية من أجل البناء على ما هو قائم ومن أجل أن ندفع دائما الى الأمام ونوسع حدود التعاون الدولي .

رفعت الجلسة الساعة . ١٢ / ٤